التحكيم التجاري

تعريفه | أهميته | مزاياه | أنواعه

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
MOF Initiative مبادرة وزارة المالية

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

محتوى التقرير

- مقدمة
- تعريف التحكيم التجاري
- نشأة وتطور التحكيم التجاري
- أهمية التحكيم التجاري
- مزايا التحكيم التجاري
- أنواع التحكيم التجاري
- مزايا نظام التحكيم السعودي
- تنفيذ أحكام التحكيم في المملكة العربية السعودية
- المركز السعودي للتحكيم التجاري
- التحكيم ورؤية المملكة 2030
- دور التحكيم التجاري في التنمية الاقتصادية
- الخاتمة
- المراجع

مقدمة

في ظل التأثير الكبير للعولمة على الحركة التجارية والاقتصادية، والتي تتطلب السرعة، ولحماية التعاملات التجارية المحلية والوطنية والاستثمارات وإزالة العقبات التي يضعها قانون كل دولة في وجه تدفق الاستثمارات والحركة التجارية على وجه العموم، ولما تتطلبه الحركة التجارية من سرعة الحكم والبت في المنازعات الناشئة عنها بحيث لا يترتب على ذلك تأخير الحكم والبت في منازعاتها وبالتالي إلحاق الأضرار بالمستثمرين وتعطيل مصالحهم بسبب طول مدة البت في هذه المنازعات بالطرق التقليدية، وذلك بعد أن أصبحت المحاكم مثقلة الكاهل بالقضايا.

ولأهمية تحرير هذه الجهات من تبعات تأخر البت في المنازعات الناشئة عن الحركة التجارية؛ كان لابد من إيجاد آليات للتسوية بوسيلة محايدة وفعالة عن طريق التحكيم التجاري.

إن غالبية اتفاقيات الاستثمارات التجارية، سواءً المحلية أو الأجنبية، تنص على حل المنازعات الناشئة عنها عن طريق التحكيم التجاري المؤسسي بإحالة النزاع إلى أحد المراكز أو هيئات التحكيم التجارية المعروفة.

ومن هنا برزت أهمية التحكيم كوسيلة من وسائل الفصل في المنازعات التجارية لقيامه بدور مهم ورئيس في تسوية هذه المنازعات؛ نظراً إلى ما يقدمه من مزايا وفوائد للمتخاصمين جعلت اللجوء إليه في ازدياد متواصل.

تعريف التحكيم التجاري

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
MOF Initiative مبادرة وزارة المالية

تعريف التحكيم التجاري

التحكيم وسيلة توافقية من وسائل تسوية المنازعات. وفي التحكيم تُصدر هيئة التحكيم بصفتها طرفاً ثالثاً محايداً قراراً نهائياً هو "حكم التحكيم"، وهو قرار مُلزِم يستند إلى الأدلة والحُجج التي يقدمها الطرفان. وقد تتكون هيئة التحكيم المستقلة من مُحكِّم واحد، رغم أن الهيئة المكونة من ثلاثة أشخاص هي النمط الأكثر اعتياداً في عمليات التحكيم الدولية.

ويُستخدم التحكيم التجاري في مجالات متنوعة، مثل:
اتفاقيات السلع التجارية، والعقود التجارية وبيع البضائع، والقانون البحري والتأمين، ومسائل حماية المستهلك وغيرها من المسائل، والإنشاءات والهندسة، وتقدير قيمة الممتلكات العينية.

تنشأ سلطة المحكِّم من اتفاق تجاري بين الطرفين يقضي بتقديم النزاع الذي ينشأ بينهما إلى التحكيم. وهوية المحكِّم إما أن يُتفق عليها بين الطرفين، أو يُعين المحكم وفقاً لعملية وإجراءات يتفق عليها الطرفان في الاتفاق التجاري المُبرم بينهما. وقد يُعين المُحكمون أيضاً بموجب القانون أو أمر المحكمة.

وأحياناً يخضع قانون التحكيم لقانون السوابق القضائية والنظام الأساسي (في أنظمة القانون العام) ويخضع للنظام الأساسي (أنظمة القانون المدني). وكثير من أنظمة التحكيم الأساسية تُجسد أو تتبنى قانون الأونسيترال النموذجي والقواعد الإجرائية. في حين تتبنى ولايات قضائية أخرى قوانين وإجراءات التحكيم الخاصة بها

تعريف التحكيم التجاري

- على سبيل المثال قانون التحكيم لعام 1996 في المملكة المتحدة. فإن لم تكن إحدى المؤسسات مُشارِكة في إدارة التحكيم، يُعرف التحكيم بأنه "تحكيم حر".
في المعتاد، يحتوي حكم التحكيم على الأسباب (وليس هذا شرطاً شائعاً) وينبغي أن يلتزم بعدد من المعايير الأساسية التي من دونها يقل تدريجياً احتمال إنفاذ المحكمة ذات الاختصاص حكم التحكيم.

وعادة ما يكون لدى المحكِّمين صلاحية إصدار حكم بخصوص التكاليف إلى جانب الصلاحية الدقيقة التي تفرضها الولاية القضائية التي يسير التحكيم وفقاً لها؛ ففي المملكة المتحدة وكثير من أنظمة القانون العام، يتمتع المُحكِّم بصلاحية إصدار قرار بشأن التكاليف التي يتكبدها كل طرف وكذلك المسؤولية عن أتعابه وتكاليفه الخاصة.

وفي معظم دول العالم تكون صلاحية الطعن في حكم التحكيم التجاري الدولي محدودة.

نشأة وتطور التحكيم التجاري

الطبيعة الابتدائية للتحكيم تعود إلى بداية تاريخ التحكيم عندما كان يختلف متعاملان حول سعر أو نوعية السلع المسلمة فيلجآن إلى شخص آخر من الغير ليفصل بينهما، أو عندما كان يتنازع تاجران حول سلع فاسدة فيلجآن إلى تاجر آخر ليفصل بينهما.

وازدهر التحكيم عند العرب، وبرز عديدٌ من المحكمين، حيث إن كل قبيلة لها محكموها، وكانت أبرز قضية قبل الإسلام حكم فيها رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، هي رفع الحجر الأسود إلى مكانه في الكعبة المشرفة، عندما اختلفت قبائل قريش. كما أقر الإسلام نظام التحكيم، وحبذه ودعا إليه ليكون الأقرب في حل الخصومات بين الناس بوسيلة تضمن التراضي وتآلف القلوب.

والتحكيم كوسيلة لحل المنازعات لم يعد مقتصراً على الفصل في منازعات أطراف العقود الداخلية بل تعداه إلى تسوية منازعات أطراف العقود الدولية، سواءً كانت هذه المنازعات بين الدول بعضها مع بعض أو بين الدولة من جانب والأفراد من جانب آخر، أو بين الأفراد بعضهم مع بعض.

وفي العصر الحديث ازدادت وتيرة الاهتمام بالتحكيم، نتيجة النمو المطّرد للتجارة الدولية والنشاط التجاري بين الدول، كما أنشئت منظمات وهيئات دولية ومراكز متخصصة للتحكيم التجاري، وبفضل ذلك تنامت عقود الاستثمار، وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وعقود نقل التكنولوجيا وعقود النقل، والتأمين، والعلاقات المصرفية، كما تطور بالتوازي مع ذلك تنفيذ أحكام التحكيم التجاري في ظل اتفاقية نيويورك للاعتراف بأحكام التحكيم التجاري الدولي وتنفيذها، والتي تشمل في عضويتها أكثر من 160 دولة بينها المملكة العربية السعودية.

أهمية التحكيم التجاري

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
MOF Initiative مبادرة وزارة المالية

أهمية التحكيم التجاري

أدى نمو التجارة الدولية وتشابك المصالح الاقتصادية وثورة الاتصالات والعولمة، وسهولة انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات ضخمة وعقود نقل التكنولوجيا وعقود الإنشاءات وعقود التجارة الدولية وعقود النقل البري والبحري والجوي وعقود التأمين والعقود المصرفية للبنوك إلى الحاجة الماسة لتطوير آلية التحكيم التجاري الدولي ليكون الوسيلة الفعالة المناسبة والملاذ الآمن للرجوع إليه في حسم أي خلافات أو نزاعات تنشب بين الأطراف المتعاقدة؛ لذلك أصبح واقع التحكيم يشكل عصباً مهماً في مجال الأعمال وتطويرها، بل حتى غالبية المتعاقدين أصبحوا يصرون على التحكيم بعيداً عن القضاء الوطني وإجراءاته.

وللتحكيم أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية بين الشركات والأفراد؛ إذ يمكن إدراج شرط في العقد بين الطرفين يفيد بأنه سيتم اللجوء إلى التحكيم في حال وقوع أي نزاع، سواء أكان ذلك في عقد تجاري أو صناعي أو عقد من العقود العقارية، مثل البيع أو الإيجار أو الرهن؛ فيلجأ الطرفان إلى التحكيم ويمتنع بموجب ذلك القضاء عن النظر في موضوع النزاع في هذه الحالة لضمان سرعة الفصل فيه بأقل مجهود وفي أقل وقت ممكن مع ضمان العدالة في الفصل في النزاع وسهولته وبساطته.

كما يعد التحكيم مهماً لكونه يساعد بشكل رئيس في انتعاش الحياة التجارية وتشجيع المستثمر على الدخول في استثمارات كبيرة وفي علاقات تجارية واسعة دون الخوف من ضياع الحقوق وطول مدة التقاضي إذا حدثت منازعة بشأن عملية تجارية أو تنفيذ عقد، كما تسهم عملية التحكيم بشكل أساسي في تشجيع

أهمية التحكيم التجاري

الاستثمارات الأجنبية؛ حيث يخشى المستثمر الأجنبي من القوانين المحلية وبطء إجراءات التقاضي، فضلاً عن كونه قد لا يكون على دراية بالقوانين والأنظمة المحلية.

مزايا التحكيم التجاري

- السرعة والمرونة في الإجراءات.
- سرية المداولات بين الأطراف وهيئة التحكيم.
- حرية الأطراف في اختيار هيئة التحكيم.
- حرية اختيار القانون الحاكم للنزاع.
- تنوع الخبرات في هيئة التحكيم وعدم حصرها للقانونيين.
- حكم التحكيم يُعدّ نهائياً غير قابل للاستئناف.

أنواع التحكيم التجاري

نظراً إلى الأهمية المتزايدة للتحكيم على الصعيدين الدولي والمحلي، وتأكيداً لرغبة الأفراد وقطاعات الأعمال في انتشار هذا النظام باعتباره الوسيلة المثلى لحل المنازعات بالطرق السلمية، وكذلك رغبة الدول في تشجيع الاستثمار؛ فقد ظهرت الحاجة إلى وجود عدة أنواع للتحكيم لتغطي كل المنازعات وخيارات الأفراد والشركات؛ فمن ناحية قد يكون التحكيم حراً وقد يكون مؤسسياً، وقد يكون التحكيم وطنياً وقد يكون دولياً. وفيما يلي استعراض لأنواع التحكيم المختلفة ومعرفة أهمية كل نوع ووظيفته لحل المنازعات المختلفة بالطرق السلمية.

أولاً: التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي

1- مفهوم التحكيم الحر

هو التحكيم الذي يجري وفق قواعد غير مؤسسية -مثل قواعد الأونسيترال، أو وفق قوانين التحكيم في أحد البلدان-، ولا تديره مؤسسة أو مركز تحكيم وفق قواعده، وإنما يحدد أطراف القضية القواعد والإجراءات التي يتبعها المحكم بما لا يتعارض مع القواعد الآمرة أو النظام العام.

2- مفهوم التحكيم المؤسسي

يقصد بالتحكيم المؤسسي ذلك التحكيم الذي يديره مركز تحكيم متخصص مثل المركز السعودي للتحكيم التجاري SCCA أو غرفة التجارة الدولية ICC أو جمعية التحكيم الأمريكية AAA وفق قواعد وإجراءات كل مؤسسة من هذه المؤسسات. تستند شرعية إجراءات التحكيم المؤسسي إلى اتفاق الأطراف على التحكيم وفق قواعد المركز أو المؤسسة؛ فبموجب هذا الاتفاق تصبح قواعد التحكيم الصادرة

عن المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من اتفاق الأطراف ولها القوة الملزمة وفق مبدأ سلطان الإرادة.

ومن جهة أخرى فإن نظام التحكيم السعودي كان من أكثر القوانين دعماً للتحكيم حين تضمّن نص المادة الرابعة من النظام أنه في الأحوال التي يرخص فيها النظام للأطراف الاتفاق على الإجراء المنطبق فإن لهم أن يحتكموا إلى قواعد إحدى مؤسسات التحكيم في المملكة العربية السعودية أو غيرها.

ويتميز التحكيم المؤسسي عن التحكيم الحر بعدد من المزايا والسمات، أهمها ما يأتي:

1- تنفرد مؤسسات التحكيم بالإدارة المالية لتكاليف التحكيم؛ فتضمن مستوى أعلى من الحياد بحيث تكون أتعاب المحكمين محددة وفق جداول تتضمنها قواعد المركز. ويحصل المركز على الأتعاب مقدماً حيث يودعها في حساب أمانة لا يدر عائداً إلى حين الفصل في دعوى التحكيم؛ فيضمن التزام المحكم بأداء دوره للنهاية بإيداع حكم التحكيم، ويضمن حصوله على أتعابه. ومن ناحية أخرى تحظر قواعد مؤسسات التحكيم الاتفاقات المنفردة بين المحكمين والأطراف على الأتعاب.

2- حياد المحكمين وواجب الإفصاح؛ حيث تلزم مؤسسات التحكيم المحكمين المعينين بالإفصاح عن أي وجه لتعارض المصالح مع الأطراف أو أي ظروف يمكن أن تثير الشك في حياد المحكم أو انحيازه، كما توجب على المحكمين الالتزام بمعايير للسلوك الأخلاقي تكفل حيادهم ونزاهتهم وتحظر -على سبيل المثال- التواصل المنفرد بينهم وبين الأطراف. ولا توجد مثل هذه الالتزامات في التحكيم

الحر. وقد يترتب على عدم التزام المحكم بمعايير السلوك الأخلاقي عزله من قبل مؤسسة التحكيم فضلاً عن استبعادهِ من قوائم المحكمين بالمؤسسة.

3- يكون تعيين المحكمين في التحكيم الحر من خلال اتفاق الأطراف على التعيين، فإن تقاعس أحد الأطراف عن تعيين محكم، كان على الطرف الآخر اللجوء للمحكمة كي تعين محكماً نيابة عن الطرف الذي أخفق في القيام بواجبه، أما في التحكيم المؤسسي فإن طريقة تعيين المحكمين قد تكون عن طريق المركز أو المؤسسة دون الحاجة إلى اللجوء للمحكمة. وتستخدم مؤسسات ومراكز التحكيم آليات مهنية في التعيين مثل: استخدام طريقة الشطب والترتيب، ومفهوم هذه الطريقة أن يرسل المركز لكل طرف قائمة متطابقة مكونة من عشرة محكمين ليشطب كل طرف الأسماء المعترض عليها ثم يرتب الأسماء المتبقية بحسب الأفضلية لديه، ثم يختار المركز المحكمَ المفضل وفق ترتيب الأطراف، وبهذه الطريقة يكون الأطراف قد اشتركوا في تعيين هيئة التحكيم؛ فيضمن ذلك مستوى أعلى من الحياد.

4- تدير مؤسسة التحكيم في التحكيم المؤسسي إجراءات دعوى التحكيم بما يغني عن اللجوء للمحكمة كلما حدث اختلاف بين الأطراف مثل تحديد مكان التحكيم ولغة التحكيم والفصل في طلب رد المحكم إلى غير ذلك مما نص عليه نظام التحكيم وما يرد في قواعد التحكيم لدى المركز أو المؤسسة التحكيمية.

5- يكفل التحكيم المؤسسي جودة إجراءات إدارة دعوى التحكيم من خلال اتباع أساليب الإدارة المركزية ومعالجة الأمور بشكل شامل والمبادرة بما يكفل تقليل أو عدم وجود فترات خمول للقضايا، وذلك من خلال اتباع أحدث أساليب إدارة الدعاوى وفق الممارسات الدولية المستقرة،

6- كما أن التحكيم المؤسسي من ضمانات جودة المخرجات؛ حيث إن مراكز ومؤسسات التحكيم تراجع أحكام التحكيم قبل صدورها بشكل نهائي؛ للتحقق من خلوها من الأخطاء الشكلية، وأن حكم التحكيم لم يُغفِل الفصل في بعض الطلبات أو أنه يقضي بما لم يطلب به الخصوم.

ثانياً: التحكيم الوطني والتحكيم الدولي

التحكيم الوطني

هو ذلك النوع من التحكيم الذي تتصل فيه جميع عناصره بدولة واحدة دون غيرها، وذلك من حيث: موضوع النزاع، جنسية الخصوم، جنسية المحكمين، القانون الواجب التطبيق، المكان الذي يجري فيه التحكيم. وهنا يطبق القانون الوطني ولا تثار مشكلة بالنسبة لقواعد تنازع القوانين أو كيفية تنفيذ الأحكام الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للتحكيم الأجنبي.

التحكيم الدولي

يقصد بالتحكيم الدولي ذلك التحكيم الذي يرتبط في أحد عناصره بعوامل خارجية، بعيداً عن مفهوم التحكيم الذي ينصب على حل المنازعات الدولية والتي تخضع للقانون الدولي العام؛ فالهدف من هذا التحكيم هو طمأنة المتعاملين في مجال التجارة الدولية الذين يخشون من طرح منازعاتهم أمام المحاكم الوطنية وتطبيق القانون الوطني، والذين عادة لا يكونون على دراية بأحكامه وقواعده.

مزايا نظام التحكيم السعودي

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
MOF Initiative مبادرة وزارة المالية

مزايا نظام التحكيم السعودي

مزايا نظام التحكيم السعودي

جاء النظام السعودي مستندا إلى قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وقد أعطى للأطراف خيارات واسعة من اختيار القانون الواجب التطبيق والقواعد الحاكمة للنزاع ومكان ولغة التحكيم وأعضاء هيئة التحكيم، واكتسب التحكيم حصانة بحيث لا تقبل أحكام التحكيم الصادرة وفقاً للنظام التحكيم السعودي الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن، عدى رفع دعوة بطلان حكم

تنفيذ أحكام التحكيم في المملكة العربية السعودية

تنفيذ أحكام التحكيم في المملكة العربية السعودية

يتم تنفيذ أحكام التحكيم وفقا لإجراءات سهلة وسريعة وفاعلة وقد عُدّ نظام التنفيذ السعودي أحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ وفقاً لنظام التحكيم من السندات التنفيذية التي يجوز التنفيذ الجبري عليها، كما أن المملكة طرفاً من أطراف اتفاقية الاعتراف بقرارات التجكيم الأجنبية (اتفاقية نيويورك ١٩٥٨) وهي الاتفاقية التي تسعى إلى عدم التمييز تتجاه قراراتالتحكيم الأجنبية والمحلية، وتلزم بضمان الاعتراف بتلك القرارات واعتبارها عموماً قابلة للتنفيذ

أنواعه

المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)

في ظل التطورات المتسارعة في عالم المال والأعمال تبرز المملكة كواحدةٍ من أهم القوى الاقتصادية المؤثرة إقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى أنه مع توسع الأعمال التجارية وتنوع قطاعاتها وتعدد أطرافها أصبحت هناك حاجة لإيجاد خيارات أشمل لتسوية المنازعات؛ لذلك أقر مجلس الوزراء بقرارهِ رقم (257) وتاريخ 14/ 6/ 1435 هـ إنشاء **المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)** كجهة ذات استقلال مالي وإداري عن القطاعين الحكومي والخاص، وغير هادف للربح، ويُعَدُّ أول مركز تحكيمٍ مؤسسي في المملكة العربية السعودية، كما أنه يمثل المملكة رسمياً في مجال التحكيم التجاري محلياً ودولياً، كما يقدم المركز خدمات بدائل تسوية المنازعات (التحكيم، الوساطة) وفق أفضل المعايير المهنية العالمية باللغتين العربية والإنجليزية.

يلتزم المركز بتقديم خدمات مهنية وشفافة وسريعة لبدائل تسوية المنازعات مستمدة من الشريعة الإسلامية وفق أفضل المعايير العالمية، ويسهم المركز في رفع مستوى الوعي في هذا المجال لإنشاء بيئة آمنة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، كما أن المركز يتطلع لأن يكون الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات بحول العام 2030م.

اكتسب التحكيم أهمية كبيرة في ضوء رؤية المملكة 2030 وما تطمح إليه من جذب الاستثمارات الدولية للمملكة من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة، وفي هذا الجانب قامت المملكة بإطلاق مبادرة توطين صناعة التحكيم المؤسسي ضمن حزمة مبادرات برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 للتأكيد على أن للتحكيم أولوية للوطن لابد من تحقيقها لضمان اكتمال المنظومة العدلية بالمملكة وتناغمها مع بقية الجهات الحكومية. وتهدف المبادرة إلى تسهيل ممارسة الأعمال وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

دور التحكيم التجاري في التنمية الاقتصادية

لا تخفى أهمية الاستثمارات بصفة عامة، والاستثمارات الأجنبية بصفةٍ خاصة، في عملية التنمية الاقتصادية؛ فالاستثمارات تعتبر من الروافد الأساسية التي تساهم بشكل كبير في حل المشاكل الاقتصادية، إلا أن الاستثمار يبحث دائماً عن المناخ المناسب للعمل في ظله، ومن أهم العناصر المهيئة لهذا المناخ الاستقرار في المعاملات التجارية من خلال سرعة الفصل في المنازعات. هذا الأمر دفع كثيراً من الدول لتضمين القوانين المشجعة للاستثمار على نصوص صريحة تفيد بقبول التحكيم كوسيلة إجرائية لحسم المنازعات الاستثمارية تطميناً للمستثمر المتخوف من قوانين الدول المضيفة وما قد يلحق ذلك من إجراءات تمس أمواله وتعيق حركتها. واستجابة لذلك لجأت الدول الجاذبة للاستثمار إلى التحكيم كضمانة إجرائية لتشجيع

دور التحكيم التجاري في التنمية الاقتصادية

الاستثمارات الأجنبية، ومنها المملكة العربية السعودية التي أدركت أن أي نمو اقتصادي أو استثماري، يجب أن يصاحبه تطور في المنظومة العدلية وفي مقدمتها التحكيم؛ لذلك بذلت جهداً كبيراً في تحسين بيئتها الاستثمارية؛ فنظام الاستثمار الأجنبي في المملكة اشتمل على العديد من الأحكام التي تساهم في توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما أن نظام التحكيم الجديد يعتبر نقلة نوعية وثورة تشريعية حقيقية؛ فقد تضمن النظام قواعد تحكيمية متطورة أخذ أغلبها من قواعد قانون اليونسترال، وجاء مسايراً في كثير من الأحكام لقوانين الدول المتقدمة ليحدث تطوراً كبيراً في الأحكام المنظمة لعملية التحكيم بدءاً باتفاق التحكيم ومروراً بإجراءاته وإدارة الدعوى التحكيمية وانتهاءً بصدور الحكم من هيئة التحكيم .

الخاتمة

يظل التحكيم التجاري وسيلة مثلى وفعالة لتسوية المنازعات التجارية، من خلال ما ينعكس على التحكيم من علاقة ودية بين أطرف النزاع؛ لما يمثله من أهمية ومكانة بارزة في الوعي القانوني والاقتصادي؛ باعتباره أحد البدائل والوسائل القانونية التي أقرتها التشريعات الوطنية والدولية كآلية ناجحة للتسوية والفصل في المنازعات بين الخصوم بطريقة سهلة، وتهيئة البيئة الاستثمارية من ناحية أخرى.

فتوسع العلاقات الاقتصادية الدولية أدى إلى تعاظم دور التحكيم التجاري كأحد المداخل الأساسية لحل النزاعات التي تواجه التعاملات الاقتصادية المستحدثة والمستجدات المترتبة عن الالتزامات والتعاقدات بين الأطراف في الوقت الحاضر، بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات، وهو ما يتطلب معه تأهيل كوادر مدربة تساهم في توفير الحلول في ظروف ملائمة تحافظ على الوفاق وتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع.

المراجع

د. أحمد محمد عبد البديع شتا، شرح قانون التحكيم، دراسة مقارنة وفقا لآراء الفقه وأحكام القضاء، وهيئات التحكيم العربية والدولية، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة 2005.

https://sadr.org/

http://commerce.iugaza.edu.ps/Portals/20/Users/16/16/016/%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AD%D%83%9D8%9A%D%20%85%9D%8A%7D%84%9D%8B%9D%85%9D%8B%1D98%A.pdf

https://www.egyarbitration.com/blog/arbitration-category/types-of-international-commercial-arbitration/

http://www.e-basel.com/%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AD%D%83%9D8%9A%D85%9/%D%85%9D%8B%2D%8A%7D8%9A%D%8A%-7D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AD%D83%9%D8%9A%D85%9/

https://www.mohamah.net/law/%D%86%9D%8B%4D%8A%3D%8A%-9D%-88%9D%8AA%D%8B%7D%88%9D%8B%-1D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AD%D%83%9D8%9A%D-85%9%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AC%D%8A%7D%8B%1D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%88%9D%84%9D8%9A/

http://iamaeg.net/ar/international-arbitration-center/international-arbitration-basics/what-is-international-arbitration/

https://arabarbitrators.org/%-1771413185D%85%9D%8B%1D%8A%7D%83%9D%8B%-2D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AD%D%83%9D8%9A%D%-85%9D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AC%D%8A%7D%8B%1D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8AF%D88%9/

https://www.alnowaiserlaw.com/ar/%D%8AF%D%88%9D%8B%-1D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8AD%D%83%9D8%9A%D%-85%9D%81%9D8%9A-%D%8AC%D%8B%0D%8A%-8D8%A%7D%84%9D%8A%7D%8B%3D%8AA%D%8AB%D%85%9D%8A%7D%8B%1D%8A%7D8%AA-%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8AC%D%86%9D%8A%8D8%9A%D%8A9

https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book13231-.pdf

التحكيم التجاري

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center
MOF Initiative مبادرة وزارة المالية

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration